

الرياض تحتجز قيادي إخواني نهب معدات عسكرية بالجوف

الأمناء/ خاص؛

قالت مصادر مطلعة لصحيفة "الأمناء" أن السلطات في المملكة العربية السعودية رفضت الإفراج عن قيادي في قوات حزب الإصلاح.

وبحسب المصادر إن السلطات السعودية تتهم العميد علي محسن الهدي بنهب دعم عسكري مقدم منها يضم أسلحة وآليات قدمتها الرياض له في الجوف قبيل سيطرة مليشيا الحوثي على مركز المحافظة ومديرياتها في 2021م.



صحفي أمريكي يدعو للاعتراف بحق الجنوب في تقرير مصيره

الأمناء/وكالات؛

طالب صحفي أمريكي في مقال نشرته "ناشونال إنترست" بضرورة اعتراف الولايات المتحدة بحق الجنوب في تقرير مصيره، مشدداً على أهمية هذا الاعتراف في حماية المصالح الأمريكية وحرية الملاحة الدولية.

وأشار الكاتب إلى أن الحوثيين يشكلون تهديداً متزايداً على الشحن العالمي عبر مضيق باب المندب والبحر الأحمر، ورغم ذلك، فإنهم أضعف مما يظهرون.

واقترح الكاتب استخدام مطار بربرة في أرض الصومال كقاعدة عسكرية لمواجهة تهديدات الحوثيين بدلاً من الاعتماد على حاملات الطائرات، مؤكداً أن ذلك سيكون أكثر فعالية وأقل تكلفة.

كما أشار إلى اللقاء الذي جمع اللواء عيروس الزبيدي، رئيس المجلس الانتقالي الجنوبي، مع مسؤولين مناهضين للحوثيين، معتبراً ذلك دليلاً على تآكل شرعية الحوثيين المحلية.

وختم الصحفي بدعوته لصانعي القرار الأمريكيين إلى تعزيز التعاون مع المجلس الانتقالي الجنوبي والاعتراف بالشركاء المحليين المحتملين الذين يسعون لإنهاء نفوذ الحوثيين وإحلال الاستقرار في اليمن.

صحيفة خليجية: الحوثي أنشأت شبكة مالية سرية للتحكم بالاقتصاد اليمني وإرهاق الحكومة

الأمناء/مقابلات؛

حذر محللون سياسيون واقتصاديون من أن الاقتصاد اليمني في تدهور مستمر بسبب انتهاكات مليشيا الحوثي، وأنه بحاجة إلى دعم خارجي، بالإضافة إلى استراتيجية من الحكومة لتنويع الموارد، والعمل على استعادة وضع اليمن ضمن الدول المصدرة للنفط، لتوفير العملة الصعبة والتخفيف من الأزمة الاقتصادية.

ونقلت صحيفة الاتحاد الإماراتية عن المحلل السياسي محمود الطاهر قوله إن «إجراءات البنك المركزي قد تخفف من التدهور الكبير للعملة المحلية، لكنها لن تؤثر بشكل حاسم، لأنه لا يوجد واردات ولا دخل بالدولار لعدم تصدير النفط، وعدم وجود سياحة، بالإضافة إلى أن السفن التي ترسو في موانئ عدن أصبحت تتجه إلى موانئ الحديدة بضغط من الحوثي، وبالتالي تذهب العملات الصعبة لصالح الحوثيين».

وأشارت الصحيفة إلى ما أفادت به منصة تعقب الجرائم المنظمة وغسيل الأموال في اليمن، بأن «عبدالمالك الحوثي، أنشأ شبكة مالية سرية تعمل على تبييض الأموال وغسلها، للتحكم كلياً بالاقتصاد اليمني والنهرب من العقوبات الدولية»، حيث «تتألف الشبكة التي يديرها جهاز الأمن والمخابرات، من 10 قياديين، وتنشط في قطاعات حيوية، منها العقارات، والأدوية، والمستلزمات الزراعية، والمواد الغذائية، والنقل، بالإضافة إلى الصرافة والمؤسسات المالية».

أنباء عن لقاء جمع بن مبارك والوفد الحوثي خلال مناسك الحج

الأمناء/ خاص؛

علمت صحيفة "الأمناء" من مصادر خاصة بأن لقاء تم أثناء أداء مناسك الحج بين رئيس الحكومة اليمنية أحمد بن مبارك بن مبارك ومسؤول وفود الحوثيين في الحج والرزامي، مما أثار العديد من التساؤلات حول توقيتها وأهدافها.

وأوضحت تلك المصادر ان المباحثات التي جرت في سريّة تامّة ولم يتم الإفصاح عنها تأتي في ظل تصاعد الأزمة المستمرة التي تشهدها اليمن . وبحسب مصادر "الأمناء" فقد جرى خلال اللقاء الذي استمر لعدة ساعات التباحث حول الحوارات الجارية في مسقط وأهم الملفات التي سوف يتم

الوقوف أمامها بالإضافة إلى بعض القضايا المتعلقة ببناء الثقة ووقف التصعيد بين الجانبين . ولقي اللقاء ردود فعل متباينة تراوحت بين الترحيب والحدّ، حيث رأى البعض فيه خطوة إيجابية نحو السلام، فيما شكك آخرون في إمكانية تحقيق تقدم ملموس بدون تغيير جذري في المواقف.

فضيحة صرف جواز يميني لصومالي بظلمها مدير وثائق السفر في الصلحة

علن/الأمناء/ خاص؛

حصلت صحيفة "الأمناء" على وثائق خاصة لفضيحة صرف جواز سفر يميني لمهاجر غير شرعي من الصومال.

وعلمت "الأمناء" من مصادر خاصة أن مدير وثائق السفر في مصلحة الهجرة والجوازات والجنسية عبد الله الميوني صرف وثيقة سفر مزورة لشخص صومالي.

وتشير الوثائق أن الميوني قام بصرف وثيقة سفر لشخص صومالي يدعى مصطفى رشاد مصطفى والذي بدوره قام بتزوير بطاقة شخصية وشهادة ميلاد، وأدعى أنه من محافظة إب اليمنية

ووالده من مواليد الضالع وأنه من مواليد أبين زنجبار. وحسب المصادر أن التحقيقات معه كشفت أنه من أصول صومالية دخل اليمن بطريقة غير شرعية إضافة إلى أن الميوني أصر على صرف جواز سفر وإتمام الأمر وأخذ الجواز اليمني متضمناً وثائق الإجراءات التي قام بها الميوني لاستخراج جواز سفر للصومالي على أنه يميني.

فرض رقابة مركزي عدن على حركة التحويلات الداخلية..

جولة جديدة من المعركة الاقتصادية

الأمناء/ خاص؛

أصدرت قيادة البنك المركزي اليمني في عدن، الأربعاء، دفعة جديدة من القرارات، استهدفت حركة التحويلات والمدفوعات الداخلية بالتزامن مع تزايد الانتقادات تجاه استمرار تراجع قيمة العملة المحلية مقابل العملات الصعبة بالمناطق المحررة.

حيث أصدر محافظ البنك أحمد غالب المعبقي قراراً بوقف العمل بشكل كلي ونهائي بشبكات الحوالات المالية المحلية المملوكة للبنوك والمصارف أو شركات ومنشآت الصرافة العاملة في الجمهورية وحصرها عبر الشبكة الموحدة للتحويلات المالية (UNMONEY).

وسبق ذلك صدور تعميم موجه للبنوك من وكيل محافظ البنك المركزي لشؤون الرقابة منصور راجح بحظر التعامل المباشر وغير المباشر مع 12 من الكيانات والمحافظ وخدمات الدفع الإلكتروني غير المرخصة من قبل البنك، وتعمل في اليمن.

ويظهر بوضوح استهداف البنك المركزي في عدن لحركة التحويلات والأموال الداخلية والمدفوعات المحلية التي تتم حالياً بعيداً عن رقابة وإشراف إدارة البنك، وهو ما يمثل أحد أهم العوائق أمامها في فرض سلطتها القانونية بالإشراف التام على القطاع المصرفي في اليمن، وهي المعركة التي تخوضها منذ أشهر ضد تسلط جماعة الحوثي على هذا القطاع.

وفي حين تخوض إدارة البنك المركزي عدن هذه المعركة، تشهد العملة المحلية بالمناطق المحررة تراجعاً مستمراً أمام العملات الصعبة، على الرغم من الإعلان عن وصول دفعات جديدة للبنك من الدعم المقدم من السعودية لدعم الموازنة وتعويضها عن النقص الحاد في

الإيرادات وفي مصادر العملة الصعبة جراء وقف تصدير النفط بسبب هجمات مليشيا الحوثي.

ويثير هذا التراجع المستمر بالعملة المحلية الاتهامات بوجود "مضاربات" أي طلب غير حقيقي على العملة الصعبة بالمناطق المحررة، في ظل وجود نحو 75% من الكتلة النقدية من العملة الجديدة خارج البنوك التجارية أي خارج رقابة البنك المركزي بـعدن.

حيث كشف أحدث تقرير صادر عن البنك لشهر مارس الماضي بأن العملة المتداولة خارج البنوك بلغت نحو 3.650 مليار ريال من أصل الكتلة النقدية المقدرة بـ4.889 مليار ريال، وهو ما يتيح المجال واسعاً لأي عمليات مضاربة بالعملة في المناطق المحررة وبخاصة عبر شبكات التحويل المحلية غير الخاضعة لرقابة وإشراف البنك المركزي.

كما أن هذه الشبكات تحتفظ بعدد كبير من الودائع غير المستلمة من قبل أصحابها وهي الضجة التي تم إثارتها مطلع العام الماضي بالكشف عن وجود حوالات "منسية" في شبكات التحويل بعشرات المليارات، يمكن بسهولة استخدامها في عملية المضاربة بالعملة المحلية لشراء وبيع العملات الصعبة وتحقيق مكاسب من وراء ذلك.

وهو ما ركز عليه قرار محافظ البنك الأخير، بإلزام لبنوك والمصارف وشركات الصرافة المعنية بتقديم تقرير إلى إدارة البنك عن الحوالات المالية غير المدفوعة التي لم يتم تسليمها لأصحابها خلال فترة لا تتجاوز عشرين يوماً من تاريخ القرار، في خطوة تسعى إلى قطع الطريق أمام استغلال هذه الحوالات من قبل البنك المركزي الخاضع لسيطرة الحوثي بصنعاء الذي سبق وأن وجه بتوريدها إليه.

إصرار قيادة البنك المركزي على فرض رقابتها على حركة التحويلات الداخلية يأتي في ما سلفته مجريات المعركة المشتعلة بين البنك ومليشيا الحوثي، باحتفاظ الأخيرة بكميات كبيرة من العملة الجديدة التي صادرتها من مناطق سيطرتها أواخر 2019م، وأظهرت ذلك بشكل رسمي رداً على توجه البنك المركزي بـعدن إلغاء التعامل بالعملة القديمة المتداولة في مناطق سيطرة المليشيا.

حيث أعلنت المليشيا استبدال العملة القديمة من المواطنين بالمناطق المحررة بثلاثة أضعاف من العملة الجديدة في منافذها التشريعية التي أقامتها في منطقة الراهدة بتعز وعفار بالبليضاء، وكان لافتاً إعلان المليشيا أنها استبدلت خلال 5 أيام فقط نحو 500 مليون ريال من العملة القديمة بمليار و727 مليوناً من العملة الجديدة.

ما يكشف حجم الأموال التي تحتفظ بها المليشيا من العملة الجديدة واستخدامها بالمضاربة بها في المناطق المحررة بحسب اتهام رسمي صادر عن البنك المركزي في عدن بتقرير له الشهر الماضي، ويسهل امتلاك المليشيا لقطاع مصرفي خاص بها العمل على سحب العملة الصعبة من المناطق المحررة عبر طرق مختلفة أهمها شبكات التحويل، حيث تقع مقرات أكبر هذه الشبكات في صنعاء.

وكان لافتاً في قرارات محافظ البنك الأخير بوقف شبكات الحوالات المالية المحلية، استثناء الشبكات المملوكة للبنوك من التنفيذ الفوري واستمرارها بتنفيذ التحويلات المحلية بجانب الشبكة الموحدة للتحويلات المالية حتى تاريخ 30 يوليو 2024م، وكذا استثناء المحافظ الإلكتروني ومزودي خدمات الدفع المرخصة من قبل البنك.